

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية

سلسلة الجلسات الشهرية لمجلس المستشارين
منشورات مجلس المستشارين
مركز الدراسات والبحوث
دورة أبريل 2025



كَرِهُنَّ الْجَلَالََةَ الْمَلِكًا مِمَّتِكُمْ الْقِتْلَاجِ مِنْ نِكْرِهِ إِلَهٌ

الفهرس

7	تقديم
9	الأسئلة المقدمة من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين
11	أجوبة رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش
23	تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والأعضاء غير المنتسبين
24	تعقيب المستشار السيد محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار
29	تعقيب المستشار السيد عبد الكريم همس رئيس فريق الأصالة المعاصرة
33	تعقيب المستشار السيد عبد السلام اللبار رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
36	تعقيب المستشار السيد امبارك السباعي رئيس الفريق الحركي
39	تعقيب المستشار السيدة سليمة زيداني عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
42	تعقيب المستشار السيد يوسف ايدي رئيس الفريق الإشتراكي - المعارضة الاتحادية
45	تعقيب المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن عن فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
48	تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل
51	تعقيب المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديموقراطي الاجتماعي
53	تعقيب المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل
56	تعقيب المستشار السيد خالد السطي
58	تعقيب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

تقديم:

ينص الفصل 100 من الدستور في فقرته الثانية على أنه: «تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة».

تفعيلا لذلك، واستنادا إلى مقتضيات المادتين 283 و284 من النظام الداخلي للمجلس، خصص مجلس المستشارين جلسته المنعقدة برئاسة رئيس المجلس السيد محمد ولد الرشيد، بتاريخ 29 ذو القعدة 1446هـ الموافق لـ 27 ماي 2025م، لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع «السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية»

تفاصيل مجريات هذه الجلسة تم تضمينها في إطار محضر الجلسة رقم 223 المنشور في الجريدة الرسمية للبرلمان -مداولات مجلس المستشارين- دورة أبريل 2025.¹

1 - تم العمل على تصحيح عدد من المداخلات المعبر عنها في الجلسة باللهجة الدارجة المغربية.

**الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة
المقدمة
من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية
وأعضاء المجلس غير المنتسبين**

- ترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (فريق التجمع الوطني للأحرار).
- السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (فريق الأصالة والمعاصرة).
- السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية).
- مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (الفريق الحركي).
- مضامين السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب).
- السياسة الحكومية المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية).
- السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب).
- السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (فريق الاتحاد المغربي للشغل).
- سياسة ترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي).
- السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل).
- السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية، (خالد السطي، لبنى علوي).

**أجوبة رئيس الحكومة
السيد عزيز أخنوش**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

نلتقي مجددا داخل مجلسكم الموقر للتجاوب مع واحدة من القضايا التي تحتل صدارة اهتماماتنا المشتركة، حكومة وبرلمانا، ويتعلق الأمر بالجهود المتواصلة لاستكمال أركان منظومة الحماية الاجتماعية ببلادنا.

كما أهنئكم على التعبئة القوية التي يحظى بها هذا المشروع الإصلاحى، الذي يهدف لفتح باب الإدماج الاجتماعى أمام جميع المغاربة، وذلك بالنظر لما يمثله هذا الإدماج من طموحات كبرى، ستساهم فى التأثير الإيجابى على الحياة اليومية للمواطن والحد من مخاطر الإقصاء والهشاشة، التي تواجه كل مرحلة من مراحل دورة حياة الأسرة المغربية.

ولا شك أن الحكومة نجحت فى تحقيق مقاصد هذا الورش الملكى الكبير، مقاصد تحرص على توطيد مجتمع ينعم فيه الجميع بأواصر التضامن والتماسك وإعمال الحقوق.

وهى مناسبة كذلك للتتويه بكل مكونات هذا المجلس الموقر، إضافة إلى شركائنا الاجتماعيين والاقتصاديين، الذين تفاعلوا مع الحكومة وتجاوبوا إيجابيا فى وضع الترسانة القانونية لورش الحماية الاجتماعية فى إطارها الزمنى المحدد.

حضرات السيدات والسادة؛

إن الحديث اليوم عن ورش الحماية الاجتماعية يستحضر أسمى معانى العمق الحضارى والإنسانى للمملكة، كما تعكس مضامينه دلالات تفوق الإصلاح المغربى من جهة ثانية، وهى قاعدة متينة للقيم المرجعية التي ميزت بلادنا على مر الأجيال والعصور، وجعلت من الوطنية المغربية رافدا من روافد التنمية، وخدمة لأهدافها النبيلة.

ولا يمكن أن نختلف على أن مشروعا اجتماعيا بهذا الحجم الاستراتيجى الطموح لهو أكبر دليل على متانة الروابط القائمة بين العرش الملكى وشعبه

إن ما نقصده بالاستحقاق الاجتماعي الحقيقي هنا، ليس مجرد إجراء حكومي ظريفي، بقدر ما يعكس التفكير الحكومي الحازم في ولوج عهد مستدام لمنظومة الحماية الاجتماعية، عهد يستند إلى أرضية صلبة من الآليات الدقيقة لمواكبة الظروف السوسيو اقتصادية للأسر وتتبع تطوراتها المستقبلية، هذه الآليات سيكون بمقدورها تعزيز الحماية من المخاطر التي تهدد تماسك الجسم الاجتماعي، وبالتالي توفير الرعاية والدخل لجميع الأشخاص.

في هذا الصدد، أود أن أذكر بأن النجاح في تعميم السجل الاجتماعي الموحد والسجل الوطني للسكان على مجموع أقاليم المملكة قبل الآجال المحددة له سابقا، مثل الجواب الحكومي الضروري لتسريع تحديث منظومة التضامن الوطني، كما أنه يؤسس في نفس الوقت لمسار جديد للاستهداف الاجتماعي يقوم على تنويع آليات دعم الفئات الهشة وتوسيع هوامشها مع ارتكازه على عناصر الجودة والدقة والأثر الميداني.

وقد ساهمت الخدمات النوعية لهذه السجلات في تمكين الأفراد والأسر من الاستفادة في مختلف برامج الدعم التي تقدمها الدولة وفق تغطية ترايبية قائمة على مبادئ القرب والإنصات المستمر ومزودة بمؤهلات رقمية شفافة وعالية الجودة.

حضرات السيدات والسادة؛

إن النتائج المحققة اليوم على مستوى تعميم الحماية الاجتماعية تعكس حجم التعبئة المضاعفة والانخراط المؤسسي في ترسيخ منافع هذا الاستثمار الاجتماعي على الفئات المعنية.

واسمحوا لي في هذه المناسبة الدستورية الهامة أن أستعرض أمام مجلسكم الموقر وعموم الشعب المغربي، مستوى التقدم في تفعيل المكونات الرئيسية لنظام الحماية الاجتماعية ببلادنا، استجابة للتوجيهات الملكية السامية.

فعلى مستوى تعميم التغطية الصحية الإلزامية:

باتت هذه المنظومة تشمل حاليا عموم الأسر المغربية، وفق عقد اجتماعي متجدد يؤسس لمبادئ التضامن والتعاقد ويذوّب مختلف التفاوتات المهنية والمجالية بين مختلف مكونات المجتمع المغربي.

وبالإضافة إلى موظفي وأجراء القطاعين العام والخاص، عملت الحكومة على اتخاذ تدابير شجاعة للتسريع بتوفير تغطية صحية شاملة للفئات الأكثر هشاشة، عبر إدماج 4 مليون أسرة في نظام «أمو-تضامن»، ليقفز إجمالي عدد المستفيدين وذوي حقوقهم إلى ما يناهز 11 مليون شخصا، حيث تتمتع الأسرة المستفيدة بموجب هذا النظام من مجانية التطبيب والاستشفاء بمختلف المؤسسات الصحية العمومية، وكذا من نفس سلة الخدمات التي يقدمها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عند الولوج للعلاج في القطاع الصحي الخاص.

وتسهر الدولة على تأمين استدامة هذا النظام عبر التكفل بأداء واجبات الاشتراك لهذه الأسر، بما يناهز 9.5 مليار درهم سنويا. ومنذ إعطاء انطلاقة تفعيل نظام «أمو-تضامن» إلى غاية مارس 2025، تم وضع أزيد من 14 مليون ملف طبي لدى وكالات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) بما فيها أكثر من 300 ألف ملف تتعلق بالأمراض المزمنة والمكلفة، وقد تمت تصفية ما يناهز 12 مليون ملفا، بغلاف إجمالي يفوق 17 مليار درهم.

من جهة أخرى، شهدت فعالية التأمين الصحي ببلادنا تحولا نوعيا، لاسيما من خلال الجهود المبذولة لإدماج العمال غير الأجراء والمستقلين، المشار إليهم اختصارا ب (TNS²) وذلك عبر استكمال الترسانة القانونية المؤطرة لحقوق هذه الفئة، والتي تبلغ حاليا 28 مرسوما تطبيقيا، مكنت في مجموعها من فتح باب الولوج في وجه ما يقارب 3.5 مليون مستفيد إلى التغطية الصحية، وفق مقاربة فئوية مندمجة قائمة على مساهمة تعاضدية، ونسب اشتراكات تتلاءم مع نسبة الدخل ستضمن لهذه الطبقات النشيطة داخل المجتمع كل مظاهر الاستقرار الاجتماعي وتساعد على تحفيز حيويتها المهنية وتعبئتها وانخراطها ضد كل المخاطر المحتملة مستقبلا.

حيث بلغت الملفات المودعة من قبل هذه الفئة إلى غاية شهر أبريل ما يفوق 4 ملايين ملف، بمعدل يومي يفوق 9255 ملفا يوميا، تم تصفية 3 مليون و600 ألف منها بقيمة 4 مليار درهم.

2 - Travailleur Non Salarié.

يحفظ الكرامة لكبار السن ويوجه بالأساس لدعم القدرة الشرائية لهذه الفئة العمرية والحد من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.

ولدعم فرص التمدرس في صفوف التلاميذ، ورفع أعباء التكاليف المدرسية، أطلقنا الدعم الإضافي الاستثنائي خلال الموسم الدراسي الحالي، وبلغت طاقته الاستهدافية ما يناهز 1.8 مليون أسرة تضم أزيد من 3.100.000 طفل.

وشكلت نسبة الأطفال التلاميذ في العالم القروي ما يناهز 61% من المستفيدين، بما يساهم في دعم وتحفيز تـمدرس الفتاة القروية، وارتفعت هذه السنة بالنسبة للتلاميذ المتراوحة أعمارهم بين 6 و20 سنة إلى ما يقارب 75%.

وبخصوص حماية صحة الأم والأطفال حديثي الولادة، تواصلت الحكومة صرف منح جزافية لفائدة الأسر عن الولادات الجدد استهدفت حوالي 42.800 أسرة إلى غاية نهاية يناير من السنة الجارية لفائدة الولادة الأولى بمبلغ 2000 درهم لكل ولادة، والولادة الثانية بمبلغ 1000 درهم، بغلاف إجمالي يفوق 65 مليون درهم، وذلك بهدف الاستثمار الأمثل في الصحة الأسرية عبر حماية النساء الحوامل وتطوير الفحوصات الطبية أثناء فترة الحمل، مع تعزيز الاهتمام بالطفولة المبكرة في بيئة خاضعة للإشراف الطبي والتشجيع على اللقاحات الموصى بها.

أما بالنسبة للنساء الأرامل، وبهدف تجاوز ضعف التغطية الاجتماعية في صفوف هذه الفئة، فقد تمت مضاعفة عدد المستفيدات من هذا النظام بأكثر من 6 مرات مقارنة مع العدد المسجل في نهاية 2021، والذي لم يكن يتجاوز 75.000 أرملة، حيث يفوق عدد الأرامل المستفيدات اليوم أكثر من 420 ألف أرملة، منها 330 ألف أرملة بدون أطفال، لم تكن تستفيد في السابق، بالإضافة إلى أزيد من 87 ألف أرملة تعول حوالي 97 ألف طفل يتيم وفق دعم اجتماعي سيعرف ارتفاعا تدريجيا لـ 400 درهم عن كل طفل متمدرس بحلول سنة 2026 .

حضرات السيدات والسادة؛

إن إدراج المسألة الاجتماعية ضمن صدارة الأولويات الوطنية، تتطلب منا منحها الأولوية اللازمة ورفع كل التحديات المرتبطة بحكومتها، حيث ظل تطوير الحكامة المؤسساتية والنهوض بقدراتها التقنية واللوجيستية والمالية بمثابة الذراع

التنفيذي الحريص على ترجمة مجمل التدخلات الحكومية، وتحويلها إلى رابط اجتماعي حقيقي يلمس الجميع أثره الميداني على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الحكومة رؤية مندمجة لقيادة مختلف التطورات الحاصلة في ميدان الحماية الاجتماعية في أفق الرفع من نجاعتها. ولهذا الغرض لا بد أن نشيد عاليا بالعمل الجبار لكل من اللجنة بين-الوزارية للقيادة وباقي اللجن التقنية من أجل تنزيل مختلف محاور هذا الورش المهيكّل، ولاسيما عبر النجاح في وضع تصور استراتيجي وتنسيق التدخلات القطاعية، فضلا عن التسريع بتنزيل منظومة الاستهداف قبل الآجال المحددة وتقييد الساكنة المعنية.

وهي مناسبة كذلك، لاستحضار التدابير المتخذة للرفع من نجاعة الهيئات المدبرة لمختلف مكونات الحماية الاجتماعية بشكل يتلاءم مع الطلب المتزايد على خدماتها. إذ عملت الحكومة على مراجعة الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتزويده بخطة عمل جديدة، تروم تطوير طاقته الاستقبالية واستيعاب الزيادة الكبيرة الذي يعرفها حجم الملفات المودعة، وذلك من خلال إحداث مديرية جديدة مختصة بالشؤون الصحية تهدف إلى تقوية مهام الصندوق وإدارة مخاطره الطبية وتطوير شراكاته، فضلا عن تعزيز الموارد البشرية للصندوق بتوظيف أكثر من 1600 منصب جديد. كما تم توسيع التغطية الترابية والجهوية للصندوق من خلال فتح حوالي 174 وكالة ثابتة و65 وكالة متنقلة، مع تجاوز 3100 نقطة اتصال في إطار الشراكة مع مجموعة من المؤسسات المالية للقرب، فضلا عن تعبئة مركز اتصال عن بعد مكنت خدماته من معالجة أزيد من 4 مليون و700 ألف نداء يهم المؤمنين والدعم الاجتماعي المباشر. ودون إغفال الجهود المبذولة لإرساء نظام تواصل فعال، فقد تم إطلاق 25 حملة تواصلية متعددة القنوات و8400 قافلة جهوية وأزيد من 4200 لقاء مع المنظمات المهنية.

ومن جانب آخر، شكل انعقاد الاجتماع الأول لمجلس إدارة الوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي التي تم إحداثها استنادا للتوجيهات الملكية السامية، دفعة مؤسسية قوية للسياسة الاجتماعية، ستؤسس لنموذج جديد للدعم الاجتماعي وتأهيل مختلف مظاهر الحماية السوسيو-اقتصادية للأسر المحتاجة.

ولضمان انطلاقة قوية لمهام هذه الآلية التديبيرية وتجويد خدماتها، فقد تم تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين، وفقا لأحكام قانون إحداث الوكالة، إضافة إلى

وفي الوقت الذي تقود الحكومة نهضة تربية فارقة في تاريخ بلادنا، وفق خارطة طريق إصلاحية متكاملة وواضحة سنعيد النظر في المرتكزات البيداغوجية للمدرسة المغربية.

من جانب آخر، وبفعل التقلبات الشديدة التي شهدتها السوق الدولية للمواد الأساسية وتوالي موجات التضخم، فقد تمت تعبئة صندوق المقاصة بغلاف إجمالي يناهز 105 مليار درهم بين 2022 - 2025 ودعم غاز البوتان والسكر والدقيق، بالإضافة إلى تقديم دعم مباشر لمهنيي النقل يقدر بـ 8.5 مليار درهم حفاظا على استقرار تكلفة النقل، ودعم المكتب الوطني للكهرباء والماء بميزانية إجمالية استقرت عند 13 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2022 - 2024. ففي الوقت الذي ارتفعت فاتورة استهلاك الكهرباء بشكل رهيب في أوروبا والعالم كله، ظلّت الأثمنة في المغرب مستقرة حفاظا على استقرار فاتورة الاستهلاك الكهربائي.

فضلا عن إقرار تدابير جمركية وضريبية لضبط أسعار المواد الأكثر استهلاكاً لدى عموم الأسر، مما ساهم في تقليص نسبة التضخم، الذي انخفض من 6.6% في 2022 ليستقر في حدود 0.9% عند متم سنة 2024 .

بالموازاة مع ذلك، تم اعتماد سياسة أجرية عادلة، حيث أسفرت جولات الحوار الاجتماعي عن إبرام اتفاقيتين تاريخيتين مع المركزيات النقابية والمنظمات المهنية، خلصت إلى إقرار زيادات مهمة لحوالي 4 مليون و250 ألف مواطن، منهم مليون و250 ألف موظف في القطاع العام و3 مليون في القطاع الخاص، بغلاف مالي سيناهز 45 مليار درهم في أفق سنة 2026، ليفوق بذلك ما تم تخصيصه للحوار الاجتماعي خلال بعض الولايات الحكومية السابقة.

ولدعم ولوج الشباب والنساء إلى سوق الشغل، والرفع من القدرة التشغيلية للقطاعات الأساسية، وضعت الحكومة خارطة طريق جديدة للتشغيل بميزانية إجمالية تقدر بـ 15 مليار درهم، ستساهم في التقائية الاستثمارات القطاعية ومواكبة النسيج المقاوالاتي الصغير والمتوسط والصغير جدا، فضلا عن وضع تدابير لتحفيز التشغيل الفلاحي ومباشرة خطة محكمة لدعم الوساطة في التشغيل وتعزيز البرامج النشيطة للإدماج المهني دون إغفال الإجراءات المنجزة،

**تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية
وأعضاء المجلس غير المنتسبين**

تعقيب المستشار السيد محمد البكوري رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة المستشارون؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

يسعدني ويشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في هذه اللحظة التاريخية التي نقف فيها أمام واحد من أعظم أورش العدالة الاجتماعية في مغربنا المعاصر، وهو ورش الحماية الاجتماعية الذي أطلقه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، باعتباره مشروعاً مهيكلاً غير مسبوق، يؤسس لمرحلة جديدة قوامها الكرامة والإنصاف والتضامن الوطني.

هذا المشروع الهام، لا يمثل فقط إصلاحاً تقنياً أو إدارياً في السياسات العمومية، بل هو رؤية مجتمعية شاملة تترجم الإرادة الملكية السامية في إرساء أسس الدولة الاجتماعية، والانتصار للعدالة المجالية، ومحاربة الهشاشة، وصيانة الكرامة الإنسانية لجميع المواطنين والمواطنات، دون استثناء ودون تمييز.

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

لقد أكد الواقع الميداني أن حكومتكم، منذ تنصيبها، قامت بالتنزيل الفعلي لهذا الورش الملكي ذو الأبعاد الاستراتيجية، وفق منهجية واضحة وطموحة، ووتيرة منتظمة. كما أن الحكومة كانت تملك تشخيصاً عميقاً واقعياً لوضعية الحماية الاجتماعية ببلادنا، وتدرك جيداً النواقص التي كانت تعترى البرامج الاجتماعية السابقة. وهو ما ساهم في وضع اللبنة الأولى لهذا المشروع الاجتماعي، وإحاطته بكل الضمانات التشريعية والإدارية والمالية، مع خلق كل الشروط الضرورية لاستهداف الفئات المعنية وديمومة تمويلاته. كما أن الأغلبية

- توسيع العرض الصحي في العالم القروي والمناطق الجبلية؛
- تعزيز الرقمنة والتبسيط الإداري، لتفادي التعقيدات التي قد تحرم المواطن من حقه.

السيد رئيس الحكومة؛

في صلب هذا المشروع المجتمعي الطموح، نسجل أنكم لم تشتغلوا بمنطق الآني أو الاستعجالي، بل حملتم منذ البداية رؤية متكاملة وشاملة لاستدامة تمويل هذا الورش الملكي. لذلك، السيد رئيس الحكومة، نسجل بإيجابية كبيرة النتائج المتميزة التي يحققها برنامج الدعم الاجتماعي المباشر، الذي خلف ارتياحا واسعا لدى الأسر المغربية، خاصة في العالم القروي، حيث إن مبالغ الدعم المتراوحة بين 500 و1200 درهم كان لها وقع ملموس على المعيش اليومي وضمان الاستقرار الأسري، وهذا بطبيعة الحال شكل تحولا نوعيا في طبيعة الاختيارات الوطنية للدعم العمومي الموجه للفئات الهشة والفقيرة، وتوفير كل الضمانات الأساسية للاستهداف الأمثل والتمويل المستدام لهذا البرنامج الملكي الثوري الذي تتشرفون بتتزييل مضامينه على أرض الواقع.

ولا تفوتني الفرصة، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتقاسم معكم هذا الإنجاز الوطني حول البرامج الاجتماعية، للتبويه بالإجراءات المتخذة والنتائج المحققة للبرنامج الوطني لدعم السكن، في إطار الرؤية الحكومية الشاملة لمشروع الدولة الاجتماعية، فالأعداد المسجلة للمستفيدين من هذا البرنامج تتجاوز سقف الطموحات بعد مدة قصيرة من انطلاقه، حيث استفاد أزيد من 45.000 من الأسر بشكل فعلي، مع وجود حوالي 150.000 ملف قيد الدراسة. مع تمكين جميع المناطق وجميع العائلات من هذا الدعم بصفة مباشرة، خاصة فئات الشباب وذوي الدخل المتوسط والمحدود، إحقاقا لمبدأ العدالة المجالية.

حضرات السيدات والسادة؛

لا شك أن نجاح الحكومة في تنزيل هذه المشاريع الملكية، ينطلق من رؤية متكاملة بعيدة المدى، تشمل إصلاح النظام الجبائي، وتوسيع قاعدة المساهمين، وترشيد النفقات، والعمل على تعبئة موارد إضافية، وكلها آليات كان لها الوقع الإيجابي على ضمان استدامة هذا الإصلاح الاجتماعي لمغرب المستقبل.

لقد كان واضحاً منذ انطلاق هذه الأوراش الاجتماعية أن نجاحها الحقيقي لن يُقاس فقط بإعلانها، أو بتوسيع المستفيدين منها، بل بقدررة الدولة على تمويلها على المدى الطويل، وضمان استمراريته، وتحسينها من الأزمات، وهو ما جعل الحكومة تدمج الحماية الاجتماعية ضمن أولويات قوانين المالية، وتعمل على مأسسة صناديق الدعم، وإرساء قواعد واضحة للحكامة والتتبع.

ونحن، من موقعنا في المؤسسة التشريعية، نعتبر هذا التوجه من مؤشرات النضج المؤسساتي للدولة التي تربط الحماية الاجتماعية بالنموذج التنموي الجديد، وتؤمن بأن العدالة الاجتماعية ليست عبئاً اقتصادياً، بل هي رافعة للتنمية الاقتصادية ذاتها، لأنها تعزز الإنتاجية، وتوسع الطلب الداخلي، وتحصن الرأسمال البشري.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون؛

إننا نعيش لحظة مفصلية في تاريخ المغرب الاجتماعي، فورش الحماية الاجتماعية ليس نهاية المسار، بل هو بداية لعقد اجتماعي جديد يجعل المواطن في قلب السياسات العمومية. وإننا أمام فرصة تاريخية لبناء نموذج مغربي متفرد في الرعاية الاجتماعية، يجمع بين التضامن والكفاءة، وبين العدالة والفعالية، وبين حقوق المواطن وواجباته.

وأمام هذه اللحظة التاريخية، لا يسعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلا أن نجدد إشاراتنا بالتوجيهات الملكية السامية التي جعلت من هذا الورش أولوية وطنية، وننوه كذلك بالعمل الجاد للحكومة وجميع المتدخلين، ونؤكد دعمنا التام لهذا المشروع المجتمعي، واستعدادنا كمؤسسة تشريعية لمواكبته ومراقبة حسن تنزيله.

وفي الختام، نوجه نداءنا لكل القوى الوطنية، مهما اختلفت مواقعها، أن تجعل من الحماية الاجتماعية ورش وحدة لا ورش تفرقة، ورش إنصاف لا ورش مزايمة، لأن المغاربة يستحقون الأفضل، في مغرب الكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين خلال هذه الجلسة الدستورية الهامة، التي يخصصها مجلسنا الموقر لموضوع «السياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية».

واسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، أن أنطلق في البداية من السياسات العمومية التي أحسنت الحكومة تنزيلها وحققت عبرها الحماية والكرامة الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، لأعود بعد ذلك للحديث عن متطلبات ترسيخ الإنصاف المنشود.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لا يمكن لأي موضوعي أن ينكر المجهودات الجبارة التي قامت بها هذه الحكومة على المستوى الاجتماعي، في إطار سياسة دولة استراتيجية يقودها عاهل البلاد المفدى جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي أثمرت دون مزايدات عن نتائج اجتماعية باهرة رصدت لها اعتمادات مادية جد ضخمة وغير مسبوقة.

لذلك، إذا شكك أي جاحد في النتائج الاجتماعية الحسنة المحققة، فهل يمكنه أن يخفي حقيقة مضاعفة الميزانيات العامة المخصصة للسياسات الاجتماعية في عهد الحكومة الحالية؟

هل يمكنه أن ينكر أن أزيد من 4 مليون أسرة مغربية، أي أزيد من 12 مليون شخص في أوضاع صعبة وهشة لأول مرة شرعوا في التوصل بدعم اجتماعي مباشر خلال عهد هذه الحكومة بتكلفة مالية تفوق 25 مليار درهم سنويا؟

مثل مشاريع المسطرة المدنية والجنائية وقانون العقوبات البديلة وقانون السجون وقانون المفوضين القضائيين وغيرها؟

في انتظار، السيد رئيس الحكومة المحترم، تسريعكم لمسطرة المصادقة على باقي القوانين، كالقانون الجنائي وقانون المحامين وقانون الموثقين وقانون الشيك وغيرها، لتكتمل الثورة التشريعية غير المسبوقة في تاريخ الحكومات، والتي ستمكن لا محالة من إنتاج عدالة ناجعة في خدمة المجتمع، عدالة سريعة وفعالة تكون العمود الأساسي لصيانة الاختيار الديمقراطي وحماية الحقوق والحريات، ومحور الاستقرار الاجتماعي والتقدم الاقتصادي.

السيد رئيس الحكومة؛

لا يمكن الحديث عن الحصيلة الاجتماعية للحكومة الحالية دون الإشارة إلى جهودها ونجاحها الكبير في تحقيق المناعة الطاقية لبلادنا، وضمان استمرار التزويد بالكهرباء ليظل نور المملكة الشريفة ساطعا رغم كيد الكائدين.

كما لا يمكن، السيد رئيس الحكومة، الحديث عن السياسات الاجتماعية للحكومة الحالية دون التوقف عند نجاحها في توفير الماء الشروب عبر مشاريع استراتيجية أنجزت في وقت قياسي، وتداركت الخصاص الناجم عن مواجهة سنوات الجفاف الصعاب التي توالى على بلادنا، وغيرها من التدابير والإجراءات الاجتماعية التي نجحت الحكومة في تنزيلها والتي لا يسعنا الوقت هنا لذكر جميع تفاصيلها.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

كما عودناكم، في الفريق وفي حزب الأصالة والمعاصرة بصفة عامة، أننا حليف موثوق به، يعول عليه في الشدائد كما في الرخاء، حليف سياسي وفي للعهد، منضبط للقرار، مسؤول في التصرف، حليف وطني صادق.

وندافع ونعتز بالمنجزات الكبيرة، وفي نفس الوقت ننبه لكل ما من شأنه تجويد العمل بدون حسابات ولا خلفيات سياسية ضيقة، فالكمال لله وحده تبارك وتعالى.

وفي هذا السياق، نثير انتباهكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى بعض الإجراءات التي نراها ضرورية في ما تبقى من الولاية الحكومية الحالية لكي نحقق التسيخ الحقيقي والفعلي لمقومات الإنصاف، وهي كالتالي:

أولاً: لابد، السيد رئيس الحكومة، من المزيد من التواصل حول هذه النتائج الباهرة، فحظ هذه الحكومة العاثر هو أنها ولدت في زمن ثورة المعلومة المغلطة، وتدفع الإشاعة وسهولة ترويج خطابات الهدم والتشكيك. لذلك، قدرنا جميعاً أن نبذل مجهوداً تواصلياً أكبر لمجابهة هذا التسونامي من التغييط ونشر السموم السياسية، بدل المجابهة في الساحة وفي المؤسسات المنتخبة.

ثانياً: لابد من تقييم موضوعي بكل شجاعة وجرأة لبعض برامج الدعم التي لم تحقق أهدافها وغاياتها النبيلة، ومن تم تجاوز الاختلالات مستقبلاً.

ثالثاً: لابد من تحسين فعالية منظومة الدعم الاجتماعي المباشر، من خلال المزيد من تبسيط المساطر والقيام بمجهود أكبر للوصول إلى باقي الأسر المحتاجة التي تقول بعض الأرقام بأن هناك مليون أسرة تنتظر دراسة ملفاتها وتحديد الموقف النهائي من مؤشر دعمها، تحقيقاً وترسيخاً لمقومات الإنصاف.

رابعاً: عانى العالم القروي كثيراً في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف ودفعت معه المرأة القروية ثمناً كبيراً داخل هذه المعاناة، لذا ندعو إلى التفكير في تدابير استثنائية لاستهدافها والتخفيف من معاناتها وتمكينها اقتصادياً داخل مشروع الخطة الجديدة للتشغيل.

خامساً، السيد رئيس الحكومة هذه مجرد إشارات مسؤولة، نحن على يقين تام بأنكم ستتفاعلون معها بجديتكم وسلاستكم المعهودة، حتى نساهم جميعاً في تحقيق مغرب الديمقراطية، مغرب العدالة الاجتماعية، مغرب الكرامة الحقّة، التي يرتضيها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لرعاياه الأوفياء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد عبد السلام اللبار رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابه أجمعين

السيد الرئيس المحترم؛
السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيدات الوزيرات المحترمات؛
السادة الوزراء المحترمون؛
أخواتي المستشارات المحترمات؛
إخواني المستشارون المحترمون؛

يشرفني، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ومن خلاله حزب الاستقلال، في إطار هذه الجلسة الدستورية الهامة، وهي مناسبة نقدر من خلالها حرص والتزام السيد رئيس الحكومة على دورية انعقاد هذه الجلسة وإحاطتها بأهمية وعناية خاصة، تتجلى في تفاعله البناء والمثمر مع انشغالات المستشارين والمستشارات، ومن خلالهم الرأي العام الوطني، وتضمنين هذا التدخل الإفادات والبيانات الوافية لاستجلاء وضعية تدبير الشأن الحكومي بكل وضوح وأريحية، وهي مبادرة تعطي قيمة جوهرية لموضوع جلستنا اليوم.

لقد قامت بلادنا بتشخيص شمولي لوضعيتها التنموية، ورصد مؤهلاتها والتحديات التي تواجهها، وذلك ضمن رؤية مستقبلية، طموحة، تتشد مستقبلا مزدهرا يكفل رفاه الشعب ويرتكز على التضامن والشعور بالانتماء إلى نفس الوطن ونفس المصير، في ظل سياق التحولات التي يشهدها العالم، والذي يتنامى فيه التوتر واللايقين. لقد صاغت بلادنا في ظل ذلك رهانا وطنيا طموحا، يحفل بالإنصاف والحماية الاجتماعية، ويحرر طاقات المواطنين والمواطنات ويعزز قدراتهم

فتشيت دعائم السياسة العمومية للإنصاف والحماية الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية، يسند الجهود الجبار الذي تبذله هذه الحكومة لأجل تمكين المواطنين والمواطنات من الوصول إلى الموارد والفرص التي توفر لهم حياة كريمة وتشعر الفرد بالتقدير، وتحفزه للقيام بالأفضل، ويجعله قادرا على الاندماج والإبداع والابتكار، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج والنمو والاقتصاد.

- داهمني الوقت - ولكن لا بد بأن أشيد بالمجهودات التي تبذلها هذه الحكومة، خاصة الدبلوماسية المغربية التي حققت ما نصبو إليه، وأظن أن الجميع يفتخر بما قدمته الدبلوماسية المغربية، دون أن نغفل المرابطين في الحدود الذين جعلوا المغرب في القمة.

شكرا السيد الرئيس.

تعقيب المستشار السيد امبارك السباعي رئيس الفريق الحركي

بسم الله الرحمان الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

في إطار التفاعل مع عرضكم، نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

أولاً: من باب الموضوعية التي تميز دوماً مواقفنا، نجدد التأكيد على انخراطنا الفعال في الورش الملكي المجتمعي المتمثل في الحماية الاجتماعية، وبناء الدولة الاجتماعية، الذي أسست له بلادنا برؤية حكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لأزيد من عشرين سنة، عبر مسار طويل من المبادرات الاجتماعية والمؤسسية، وصولاً إلى تأطيره من طرف الحكومة السابقة في نهاية ولايتها بقانون إطار، حدد المكونات الأربع لهذا الخيار الاستراتيجي وأجندة وآليات التنزيل، لتبقى مسؤولية حكومتكم، السيد الرئيس، في حكامه التنزيل واستدامة مصادر التمويل وإبداع مقومات الصمود والإنصاف الاجتماعي والمجالي.

ثانياً: على هذا الأساس نسجل، السيد رئيس الحكومة المحترم، هشاشة المقومات والمرتكزات المعتمدة في التنزيل والتمويل، لأنها مستتدة إلى مقاربات تقنية ومحاسبية، تفتقر لعمق يميز بين الحد من الهشاشة الاجتماعية، كسقف مرحلي، وبين إرساء التنمية الاجتماعية كرهان استراتيجي.

كما لا تميز سياساتكم العمومية بين مؤشرات النمو ورهان التنمية، وبين تدبير الأزمات وإبداع حلول لتجاوزها ومعالجة أسبابها ومسبباتها.

في ظل توسع القطاع غير المهيكل، وتردد ذوي المهن الحرة في الاشتراك، وتوسع البطالة وفقدان الشغل؛ فمن أين وكيف ستضمنون استدامة التمويل؟

5- بخصوص تعميم التقاعد والمعاش والتعويض عن فقدان الشغل، نسألكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن رؤيتكم لتنزيل هذين الورشين وعن كيفية تمويلهما، علما أننا على بعد أشهر قليلة من نهاية السقف الزمني لتنزيلهما بموجب قانون الإطار وتوجيهات جلالة الملك حفظه الله.

ختاما، ولأننا إيجابيون دوما، ننتقد ونقدم البديل، نسجل أن المقومات الأساسية للإنصاف الاجتماعي تتطلب ما يلي:

- بناء الورش على مؤشرات جهوية منصفة، تراعي التفاوتات المجالية والاجتماعية؛
- جمع شتات ورش الحماية الاجتماعية الموزع بين أربعة قطاعات حكومية دون رؤية موحدة؛
- دمج الوكالات والمؤسسات والصناديق المتدخلة في المجال الاجتماعي؛
- ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحسين حكامه وتدبير الصناديق والمؤسسات المتدخلة في مجال التأمين الصحي والتقاعد؛
- واستعمال الهوامش المالية لإنقاذ صناديق التقاعد، بعيدا عن أعمار وجيوب الموظفين والأجراء، كما يتم استعمالها لإنقاذ مؤسسات عمومية أخرى.

شكرا لكم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تعقيب المستشارة السيدة سليمة زيداني عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

السيد رئيس الحكومة؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة الدستورية، التي تتناول محورا بالغ الأهمية، ويتعلق الأمر بالسياسة العامة المرتبطة بترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية.

يهمنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نؤكد، وكسائر مداخلتنا السابقة، على أن المنجز الحكومي المتعلق بترسيخ دعائم الدولة الاجتماعية لا يمكن إلا لجاحد أن ينكره، بيد أن ذلك لا يعني الكمال، بل إن عملا مهما وكبيراً مازال يتعين على الحكومة القيام به.

من نافل القول التأكيد اليوم على أن كل ما تحقق في مجال الإنصاف والحماية الاجتماعية إنما يعود الفضل الأول فيه إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله وحفظه، فهو الذي جعل من إنصاف المستضعفين وتحسين مستوى معيشة المغاربة والمغربيات، ولا سيما الأسر الفقيرة والمعوزة، دعامة من دعائم سياسة حكمه نصره الله.

كيف لا وهو الذي استهل عهده الزاهر بخلق «هيئة الإنصاف والمصالحة» التي ستظل من المنجزات الحقوقية الوطنية الاستثنائية في المنطقة، وبإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وبجعل خدمة المواطن المغربي وتحسين مستوى معيشته محورا للسياسات والبرامج العمومية؟

لا يمكننا أيضا في هذه الدقائق المعدودة أن نتناول كل ما قامت به الحكومة في هذا المجال، والذي ورد في تدخل السيد رئيس الحكومة، وفي المداخلات السابقة وهو كثير:

■ تعميم التغطية الصحية الإلزامية؛

- الدعم الاجتماعي المباشر؛
- الرفع غير المسبوق من ميزانية الصحة والتعليم؛
- مأسسة الحوار الاجتماعي، والميزانية الضخمة وغير المسبوقة التي رصدت له؛
- دعم القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات ومواجهة التضخم؛
- وغيرها من المنجزات والمكتسبات.

لكن، ما نود في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اليوم إعادة طرحه والتأكيد عليه، هو الجوانب والقضايا التي مازالت تحتاج إلى إجراءات وتدابير، ولا سيما القضايا ذات الصلة بالطبقة الشغيلة، وسنكتفي بالإشارة إلى عناوين دالة نظرا لضيق الوقت:

- الحاجة إلى إنصاف العاملين في القطاع غير المهيكّل؛
- ضرورة التصدي للجهات التي مازالت تحارب العمل النقابي وتمس بالحرية النقابية، ومن ذلك أوضاع شغيلة الشركات الجهوية متعددة الخدمات؛
- وقف محاربة الانتماء النقابي التي تتم في العديد من مؤسسات القطاع الخاص وكذا في بعض المؤسسات العمومية.

فإذا كان الإنصاف هو العدل - كما عرفته المعاجم - فإن التجربة البشرية تفيد أن العمل البشري لبلوغ الإنصاف والعدل لا حد له ولا كمال له، وأنه عمل تراكمي. ولعل من أبرز الفئات والطبقات التي سعت عبر التاريخ وفي سائر المجتمعات إلى الإنصاف والعدل هي الطبقة الشغيلة التي كابدت ولا تزال والتي حملت ولا تزال تحمل على عاتقها وأكتافها اقتصاد البلاد وخدمة المجتمع. لذلك، فإذا كانت المكتسبات التي حققتها على عهد هذه الحكومة غير مسبوق ومهمة، إلا أن باقي مطالبها العادلة والمشروعة بحاجة إلى عمل يومي جماعي لتحقيقها قصد إنصافها الكامل من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية لفائدتها.

لقد سارعت الحكومة إلى اتخاذ العديد من التدابير لمواجهة التضخم، ورصدت لذلك مبالغ مالية طائلة، وهو الأمر الذي كان له انعكاس مباشر على أثمان العديد من المواد الأساسية، غير أن البعض أبى إلا أن يتاجر في قوت المغاربة وأن يستغل الأزمة من أجل الاغتناء الفاحش في أشنع تجلي للجشع والمضاربات. ولقد كان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سابقا إلى الدعوة لمواجهة المضاربات والدعوة

إلى تطبيق القانون وزجر هؤلاء الذين لا يهمهم إلا جيوبهم الممتلئة أصلا، حتى ولو كان ذلك على حساب العمال والعاملات.

لا يساورنا الشك في أن النفس الاجتماعية الذي استهلت به الحكومة عملها سيظل حاضرا في ما تبقى من هذه الولاية الحكومية، لذلك لن نمل من دعوتكم إلى العمل اليومي والمستمر لإنصاف الشغيلة المغربية ورفع الحيف الذي مازالت تتعرض له في العديد من المعامل والشركات والمؤسسات العمومية.

صحيح، أن ما حققته مهم، ولكن المطالب أيضا عادلة ومشروعة وكثيرة ومهمة.

شكرا.

تعقيب المستشار السيد يوسف ايدي رئيس الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أولا، اليوم ونحن نناقش موضوعا بهذه الأهمية حول الإنصاف وآليات الحماية الاجتماعية، لا بد وأن نستحضر سؤالين أساسيين أطلقهما جلالة الملك وشكلا المنطلق الأساسي لنقاش الحماية الاجتماعية.

السؤال الأول الذي طرحه جلالة الملك هو: أين الثروة؟

والسؤال الثاني كان مرتبطا بمدى انعكاس الجهود التنموي الذي بذلته بلادنا واستقطاب الاستثمارات والاستقرار السياسي على الواقع المعيش اليومي للمواطنين المغاربة؟

اليوم، السيد رئيس الحكومة، ونحن نتفاعل مع جوابكم على سؤالنا، نستحضر هاذين السؤالين ونستحضر مدى نجاعة الإجراءات الحكومية التي سردتموها في عدد من الواجهات على تحسين الوضع المعيشي للمغاربة اليوم.

وسأتناول بالتحديد ثلاث نقط أساسية:

النقطة الأولى، في ما يرتبط بالدعم الاجتماعي المباشر: نسجل، السيد رئيس الحكومة، في هذا الإطار على أنه، مع كامل الأسف، نحن كبرلمانيين، ساهمنا في النقاش العام وساهمنا في النقاش السياسي، ساهمنا في إقرار النصوص التشريعية المؤطرة بشكل إجمالي، ولكن النقاط الأساسية المرتبطة اليوم والتي تؤثر على ولوج المواطن لهذه الخدمات الاجتماعية غائبون عليه كمؤسسة تشريعية.

اليوم نحن كبرلمانيين، لا نعرف ما هو المؤشر؟ كيف يحتسب؟ كيف يتأثر صعودا أو نزولا، هل له ارتباط بتطور تكلفة العيش اليومي للمواطن أو لا؟

هذه أسئلة ليس لدينا إجابات عنها، فعندما يأتي المواطن ويقول لك كنت أستفيد من الدعم سابقا والآن حرمت منه، لا نملك ميكانيزمات الجواب الحقيقي والموضوعي.

ثم هناك الآليات الرقابية المطبقة لأجل ضمان وصول الدعم المباشر لمستحقيه، فاليوم هناك شيوخ حالات احتيالية على هذا الدعم، هناك عدد من المواطنين يشتغلون ويصرون، بل ويشترطون على المشغلين ألا يتم التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، من أجل أن يظلوا مستفيدين من الدعم وفي نفس الوقت يستفيدون من الأجرة.

فما هي الآليات التي اعتمدها الحكومة لمواجهة هذه الإجراءات الاحتياطية، التي يقوم بها عدد من الأفراد؟

النقطة الثانية، ترتبط بالتغطية الصحية، واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أوضح أن إشكال التغطية الصحية اليوم في بلادنا لا يقاس بعدد ملفات المرضى التي تمت معالجتها. لأن الإشكالات الصحية في المغرب مرتبطة بالولوج للخدمات الصحية؛ مرتبطة بعدد المستشفيات التي فتحناها في البلاد؛ مرتبطة بعدد الأطر الطبية والمرضين الذين يعملون في المستشفيات؛ مرتبطة بمدى توفيرنا لذلك المواطن الذي يعيش في مدن كالشاون، ووزان وتغير إمكانية أن يتعالج في مدينته، بدل أن يتم نقله في منتصف الليل، فقط لأنه لا يوجد الإطار المكلف بالتخدير ولا يوجد الطبيب الذي يقوم بالعملية الجراحية؛ ومرتبطة بعدد من الإشكالات. فهناك ضمان عدالة الولوج، إذ نتحدث عن مواطنين مغاربة لديهم التغطية الصحية ولكنهم، السيد رئيس الحكومة، محرومون من الولوج للقطاع الخاص، وعدد من الأسئلة التي طرحها السادة البرلمانيون في الغرفتين انصبت حول تقديم الضمانة بالشيك الذي تطلبه المصحات الخاصة، والسيد وزير الصحة يؤكد في كل مرة، على أن تلك الضمانة التي تطالب بها عدد من المصحات غير قانونية، ومع ذلك تصر هذه المصحات الخاصة على تحدي القانون وتحدي المؤسسات وتحدي الدولة ويشترطون الشيكات على سبيل الضمان على المواطنين من أجل الولوج لمصحات القطاع الخاص.

نعم، هذا الواقع موجود، ويجب أن تكون لدى الحكومة الجرأة لمواجهة بالحرص اللازم، لأن المغاربة عندما يسمعون أن الشيك المطلوب كضمانة في المصحات غير قانوني ثم يذهبون يوم الغد للمصحة فيطلب منهم الشيك كضمانة، عندها يمكنكم أن تتصوروا ما هو الانطباع الذي يأخذه المواطن على المؤسسات وعلينا جميعا السيد رئيس الحكومة؟

أعتقد على أن هذا الموضوع الخاص بالحماية الصحية لازال مطلوبا من الحكومة أن تقدم فيه الشيء الكثير.

النقطة الثالثة، هي الحوار الاجتماعي ونتأجه. اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، صحيح أن رقم 45 مليار هو رقم ضخم، نعم، صحيح أنه مهم، خاصة في هذه المرحلة التي تجتازها بلادنا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لكن المكتسب الاجتماعي يقاس بتكلفة العيش، المكتسب الاجتماعي يقاس بأثره على القدرة الشرائية للمواطن، المكتسب الاجتماعي أيضا يقاس بما يمثله هذا الإنفاق الاجتماعي من كتلة الإنفاق العمومي بشكل عام. فماذا يمثل مبلغ 45 مليار من كتلة الإنفاق العمومي التي تتفقهها الحكومة بشكل عام؟

ثم عندما نتحدث عن الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، لا بد من إعادة النظر في هيكله هذا الحوار أفقيا وعموديا، وهنا أثير مجددا موضوع الفيدرالية الديمقراطية للشغل لأنه ليس للأمر معنى أن نساهم في الحوار القطاعي في القطاعات، ونأتي للحوار المركزي ونقصى منه لدوافع أوكد على أنها سياسية.

أيضا، لا بد من إخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود للقطع مع الفوضى التي يعيشها المشهد النقابي، وللدفع بالمشهد النقابي إلى مزيد من التخليق والديمقراطية.

شكرا السيد الرئيس.

تعقيب المستشار السيد محمد عزيز بوسلخن ممثل فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يُشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب، للمشاركة في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لمناقشة السياسة العامة المرتبطة بـ «ترسيخ مقومات الإنصاف والحماية الاجتماعية».

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يَتَسَمُّ هذا المحور بأهمية بالغة، إذ يَقَعُ في صلب الأوراش الإصلاحية الكبرى التي يَقُودُهَا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ويمسُّ جوهر كرامة المواطن، والاستقرار الاجتماعي، والتنافسية الاقتصادية، فلا تنمية مستدامة دون عدالة اجتماعية، ولا استقرار دون إدماج فعّال. وفي هذا السياق، نود أن نُعربَ لكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن تَئْمِيننا العميق للمبادرات الطموحة والإنجازات الملموسة التي حَقَّقَتْهَا حكومتكم، بتوجيهات ملكية سامية، لتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

إن ما تَحَقَّقَ في مسار تعميم الحماية الاجتماعية، عبر تسجيل ما يُقارب 32 مليون مواطن في التأمين الإجباري الأساسي عن المرض أي ما يناهز 90 % من الساكنة، واستفادة 4 ملايين أسرة من دعم اجتماعي مباشر يتراوح بين 500 و1200 درهماً شهرياً، بكلفة سنوية تناهز 35 مليار درهم من النفقات العمومية، وأيضاً مضاعفة عدد الأروامل المستفيدات من الدعم المباشر ست مرات مقارنة بسنة 2021، وتخفيض شرط الاستفادة من معاش الشيخوخة من 3240 يوم اشتراك إلى 1320 يوم اشتراك مصرح به، وإعفاء المتقاعدين من الضريبة على الدخل، كلها إنجازات كبيرة وجد مهمة تدعو للفخر والاعتزاز.

السيد رئيس الحكومة؛

إن مشروع الحماية الاجتماعية، كما نراه اليوم، ليس مجرد شعار، بل هو التزام مجتمعي راسخ ومشروع حضاري شامل، وأفضل استثمار في رأسمالتنا البشري.

فالتدريم الذي نستثمره اليوم في التغطية الصحية يُوقر أضعافه في تكاليف العلاج غداً، والدعم المُقدم للأسر لا يُعزّز فقط قدرة المواطن على العيش الكريم، بل يضمن أيضاً انتظام أبنائه في المدارس ومحاربة الهدر المدرسي.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إن إنجاح هذا الورش الوطني مسؤولية مشتركة تتطلب تضافر جهود كافة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ونحن، في الاتحاد العام لمقاوات المغرب، إذ نعي تماماً حجم الدور المنوط بنا، نُؤكد التزامنا الكامل بتحمل مسؤولياتنا، والذي يتجلى في التزامنا بالتصريح المنهجي بكافة الأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتشجيع الانخراط في أنظمة التغطية التكميلية، ودمج الأبعاد الاجتماعية ضمن استراتيجيات المقاوات.

السيد رئيس الحكومة؛

إن هذا الإصلاح الطموح، رغم نتائجه الواعدة، يطرح من وجهة نظرنا تحديين هيكليين رئيسيين:

(1) ثقل الاقتصاد غير المهيكل: الذي يمثل ما بين 10% و30% من الناتج الداخلي الخام ويشغل ما يُقارب 50 بالمائة من اليد العاملة، مما يزيد العبء على القطاع المهيكل المُلتزم بواجباته الضريبية والاجتماعية

(2) عدم مواكبة مدونة الشغل الحالية للتحويلات المتسارعة في أنماط العمل الجديدة، كالرقمنة والعمل عن بُعد وتنامي ريادة الأعمال الذاتية. وفي هذا الإطار، وحتى يحقق هذا الورش الوطني الهام كامل أهدافه ويضمن استدامته، يدعو الاتحاد العام لمقاوات المغرب إلى الأخذ بعين الاعتبار المقترحات التالية:

- ضرورة الإدماج التدريجي والفعال للاقتصاد غير المهيكل، فاستدامة نموذجنا التتموي ودولتنا الاجتماعية رهينة بتوسيع القاعدة الضريبية والمساهمات الاجتماعية لتشمل كافة مكونات الاقتصاد الوطني

- الضرورة الملحة والمستعجلة لإصلاح مدونة الشغل بشكل متوازن، ليس فقط لتواكب المستجدات وأنماط العمل الحديثة، بل وبشكل أساسي لضمان الانسجام والتكامل التام مع مقتضيات ورش الحماية الاجتماعية وأهدافه الطموحة، بما يخدم استدامة هذا الورش الوطني الكبير.

- كما ندعو إلى اليقظة تجاه الآثار الانتهازية المحتملة (effets d'aubaine) لبعض آليات الدعم الاجتماعي لعدم ربط هذه المساعدات بشروط واضحة قد يُثني البعض عن الاندماج في سوق الشغل المهيكّل. ورغم أن هذه الظاهرة لا تزال محدودة، إلا أنها ملحوظة في بعض القطاعات التي تجد صعوبة في استقطاب اليد العاملة المصرح بها. لذا، من الضروري ضبط هذه الآليات لتشجيع البحث عن العمل والاندماج المستدام.

السيد رئيس الحكومة؛

إن هدفنا المشترك هو بناء نموذج مغربي رائد وشامل ومستدام للحماية الاجتماعية، وهو ما يتطلب المزيد من تضافر الجهود لتوسيع قاعدة المساهمة الوطنية، وتحديث الإطار التشريعي، وتعزيز فعالية الإنجازات على أرض الواقع. وفي هذا الإطار، يؤكد الاتحاد العام لمقاولات المغرب تعبئته الكاملة، ومواصلته، بتعاون وثيق مع الحكومة، تقديم مقترحات بناء خدمة لتميتمتا الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

لأن التنمية البشرية رافعة للأداء الاقتصادي؛

ولأن الكرامة الاجتماعية أساس الاستقرار الدائم؛

ولأن مغرب الإنصاف والعدالة، تحت القيادة المستتيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، هو مغرب أقوى وأكثر قدرة على مواجهة التحديات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء والمستشارين المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمساءلة الحكومة في إطار هاته الجلسة الدستورية في موضوع بالغ الأهمية، إذ شكل ورش الحماية الاجتماعية خطوة سياسية واجتماعية هامة في تنزيل حق دستوري طال انتظاره، واستجابة جزئية لتطلعات الحركة النقابية الوطنية، وعلى رأسها الاتحاد المغربي للشغل، الذي لم يتوان في المطالبة بإصلاح شامل ومنصف للمنظومة الاجتماعية، وخصوصا في ما يتعلق بالتغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، والحد الأدنى للأجر، والتقاعد الضامن للكرامة والعيش، والتعويض عن فقدان الشغل، وضمان الصحة والسلامة المهنية لعموم الأجراء.

بناء عليه، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، باسم الطبقة العاملة المغربية:

- ما موقع الحوار الاجتماعي في بلورة وتنزيل هذا الورش الوطني؟
- ما هي الضمانات التي تقدمها حكومتكم لاستدامة تمويل الحماية الاجتماعية دون المساس بحقوق الأجراء؟
- ما هي الإجراءات العملية التي تتخذونها لضمان عدالة التغطية وفاعلية الاستهداف، خاصة في ظل توغل الاقتصاد غير المهيكل؟

يبين الواقع أن هذا الورش الاستراتيجي يعاني من اختلالات، وهو ما تؤكد التقارير الرسمية أبرزها تقرير المجلس الأعلى للحسابات وتقرير المرصد المغربي للحماية الاجتماعية، حيث تم رصد:

- حرمان تغطية العمال في القطاع غير المهيكل والعديد من القطاعات الهشة كقطاع المناولة وقطاع الإنعاش الوطني والعاملات الزراعيات؛

- تعثر تعميم التغطية الصحية: فقد سجلت التقارير صعوبات عدة تتعلق بتعقيد المساطر وضعف التواصل ومحدودية العرض الصحي العمومي؛
- عجز أنظمة التغطية الصحية عن الوفاء بالتزاماتها ذلك أن العديد من المرضى يعانون من الاستجابة لمتطلبات تغطيتهم الصحية الجذ مكلفة؛
- محدودية الأثر الاجتماعي المباشر للدعم المالي، إذ يحرم العديد من المواطنين من الدعم بدعوة ارتفاع المؤشر لمجرد شرائهم بعض اللوازم العادية، وهو ما يسائلكم السيد الرئيس؛
- غياب تدبير ناجع لدعم 1.6 مليون شخص من العاطلين عن العمل؛
- ضعف العدالة المجالية في الولوج للخدمات الصحية في عدد كبير من المناطق النائية والبعيدة عن المركز؛
- هشاشة مالية في نظام الحماية الاجتماعية حيث سجل نظام التأمين الإجباري عن المرض مثلا، عجزا يقدر بمبلغ 450 مليون درهم سنة 2023، وبلغ عدد النفقات 117 % من المداخيل في منتصف 2024، مما يهدد استدامة النظام؛
- إشكالية تنفيذ الأحكام القضائية لصالح الأجراء.

فعن أي مقومات للإنصاف والحماية الاجتماعية نتحدث؟

إننا نؤكد، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن تسيخ مقومات الإنصاف لا يتحقق بإجراءات تقنية معزولة، بل يستلزم سياسة اجتماعية مندمجة ذات بعد تضامني تضمن العدالة في توزيع الموارد، وتضان فيها كرامة المواطن.

وإننا نذكر بأن الحماية الاجتماعية ليست مجرد تغطية صحية أو تحويلات مالية، بل هي مشروع مجتمعي يجب أن يبنى على الإنصاف والكرامة والإشراك، ويفترض في ذلك إشراك الحركة النقابية بقيادة الاتحاد المغربي للشغل في جميع مراحل بلورة وتنفيذ هذا الورش، باعتبارنا شريكا أساسيا لا بديل عنه.

كما نذكركم بالتزامات المغرب الدولية التي تلزم بوضع سياسات اجتماعية دامجة وعادلة وضمان الحق في الصحة والحماية الاجتماعية، وهو ما أكد عليه جلالة الملك نصره الله في عدة خطب، داعيا إلى إرساء الدولة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة، وخاصة الأشخاص في وضعية إعاقة والأسر المعوزة والنساء ذوات المسؤوليات العائلية، طبقا للاتفاقية الدولية 156 وعمال القطاع غير المهيكلي.

إن ربط الحماية الاجتماعية بسياسة التشغيل المستدام، أصبح ضرورة من خلال تمكين الشباب والنساء وسكان المناطق الهشة من فرص الشغل اللائق، باعتبار التشغيل يشكل رافعة أساسية لاستدامة أنظمة الحماية الاجتماعية وتحقيق توازنها المالي وشرطا لتحفيز الإنتاجية وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

إن التعميم الشامل للحماية الاجتماعية هو استثمار في الرأسمال البشري وركيزة لتحقيق الطمأنينة المجتمعية والانخراط في الشأن العام.

في المقابل، فإن ضعف الإنصاف يؤدي إلى الشعور بالحيث ويزيد من حدة الاحتقان ويفقد الثقة في المؤسسات، خاصة أمام ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدل التضخم، إلى جانب هذا الغلاء المهول في الأسعار.

إن مفهوم الإنصاف في نظرنا، يتطلب تمكين الجميع من الولوج العادل والمنصف إلى الخدمات الأساسية دون تمييز.

وختاما، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نثمن ما تم إنجازه في هذا الورش المجتمعي المهيكل، فإننا نؤكد في نفس الآن على أن نجاحه رهين بإعطاء الأسبقية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين والمواطنات، وخاصة الطبقة العاملة، باعتبارها الدعامة والركيزة الأساسية لبناء أي دولة اجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

تعقيب المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

إن موضوع الحماية الاجتماعية والإنصاف الاجتماعي، هو مطلب اجتماعي ملح، تفرضه الوضعية الراهنة المرتبطة بالتطورات التي يعرفها العالم، خاصة وأن هناك تحديات اقتصادية لازالت تؤثر على القدرة الشرائية للأسر المغربية، ورغم ذلك هناك عدة مجهودات تقوم بها الحكومة خلال السنوات الأخيرة، من خلال إرساء أسس سياسية اجتماعية متقدمة، تجلت في عدد من المبادرات والمشاريع التي تهدف إلى تحسين جودة حياة المواطنين، وذلك عبر بذل جهود كبيرة لتحديث منظومة الحماية الاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة؛

إن المعطيات التي كشفت عنها بعض التقارير الرسمية، تظهر أن نسبة الفقر الوطني سجلت تراجعاً مستمراً في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت من نسبة تفوق 8 % سنة 2019 إلى حوالي 6.8 % سنة 2023، وهو مؤشر إيجابي، وإن كان لا يزال بعيداً عن طموحاتنا الوطنية، التي تسعى إلى القضاء على الفقر والهشاشة بشكل كامل.

فالتفاوتات الجهوية، صراحة، لا تزال قائمة، حيث تسجل بعض الجهات، وخاصة القروية منها، معدلات فقر مرتفعة تتجاوز 15 % وهذا يتطلب تركيزاً أكثر على هذه المناطق، ومراجعة المقاربة التي تركز عليها بعض البرامج، لكي تتمكن من معالجة هذه الاختلالات بفعالية أكبر، وذلك بفضل استخدام وسائل مبتكرة وحديثة من قبل السجل الاجتماعي الموحد، الذي شكل نقلة نوعية في توحيد وتنسيق الجهود الموجهة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وضمان توجيه الدعم للفئات المستحقة.

السيد رئيس الحكومة؛

لقد أثبت السجل الاجتماعي الموحد أهميته كبوابة موحدة تجمع بين مختلف برامج الدعم الاجتماعي، حيث بلغ عدد الأسر المسجلة في هذا السجل ما يزيد على 4.5 مليون أسرة بحلول نهاية سنة 2024، مما ساهم في تقليص الأخطاء المتعلقة بتحديد الفئات المستحقة وتحسين عملية توزيع الدعم، سواء في مجال التعليم، أو الصحة، أو الدعم المالي المباشر.

لكن أبرز الإشكالات التي ظهرت مع اعتماد السجل الاجتماعي الموحد، هو حالات الأشخاص الذين يعيشون أوضاع هشاشة بدون دخل قار، ومع ذلك تم إقصاؤهم من الاستفادة من الدعم المباشر، فقط لأنهم يتوفرون على اشتراك شهري بسيط في الهاتف النقال، وهو الاشتراك الذي اعتبر مؤشرا على الاستقلالية المالية أو الغنى، وهو الشيء الذي لا يعكس إطلاقا وضعيتهم الاجتماعية الحقيقية. فهذه الوسيلة تكون أحيانا هي وسيلتهم الوحيدة للبحث عن عمل أو للتواصل في حالات الطوارئ مع الأقارب.

كما لا يخفى على الجميع أن ترسيخ الإنصاف الاجتماعي لا يتطلب فقط توسيع رقعة الحماية الاجتماعية، بل أيضا تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وهو ما يشكل تحديا كبيرا في ظل التفاوت الكبير بين البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية بين الجهات، خاصة في الأرياف والمناطق النائية.

ولا شك أن إرساء سياسة اجتماعية ناجحة لا يتحقق إلا بشراكة فعلية بين مختلف الفاعلين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والهيئات المهنية، وهذا ما يجب أن نعزز من خلال تنظيم برامج تشاركية وآليات حوار منتظمة لضمان تكامل الجهود وتضافر الموارد.

ختاما، نؤكد على دعمنا لكل الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال الحماية الاجتماعية، ونشيد بالإنجازات المحققة، لكننا نذكر بأن الطريق مازال طويلا وأن مستقبل المغرب الاجتماعي يتطلب تعبئة شاملة لكل الموارد الوطنية، من خلال بناء مجتمع متماسك يؤمن بعمل المؤسسات.

وشكرا.

تعقيب المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، لإبداء الرأي حول السياسات العمومية المتبعة من طرف الحكومة في المجال الاجتماعي للوقوف عما إذا كنا نتجه نحو الإنصاف وتعميم الحماية الاجتماعية؟ أم إلى ترسيخ اللا عدالة الاجتماعية؟

فالإنصاف والعدالة الاجتماعية ليست برامج وميزانيات وتدابير، ولكن هي أساسا اختيارات وتوجهات وأولويات تجعل من الإنسان والمواطن المغربي محور السياسات العمومية.

لكن الواقع شيء آخر السيد رئيس الحكومة؛ فالمعطيات الصادرة عن عديد المؤسسات الوطنية، تؤكد أن ملايين من المغاربة بدون عمل، فمعدل البطالة ارتفع إلى أكثر من 13 % وطنيا، وبلغ 37 % في أوساط الشباب، و20 % في أوساط النساء اللواتي لا تتجاوز نسبة نشاطهن 19 % وكنتم قد التزمت في البرنامج الحكومي، السيد رئيس الحكومة، بأنكم سترفعونها إلى 30 %.

كما أن ملايين الأطفال خارج المدرسة، فأكثر من 350 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا، وملايين المغاربة بدون تغطية صحية رغم الخطاب، رغم الشعارات السيد رئيس الحكومة، وملايين من العمال يعيشون الاستغلال إذا لم نقل الاستبعاد في القطاع غير المهيكّل، وأكثر من 70 % من الشغيلة المغربية يشتغلون في القطاع غير المهيكّل، وملايين من الأسر المغربية يعيشون صعوبات لمواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة، كما بلغت مديونية الأسر 411 مليار درهم في نهاية 2024، أي ما يشكل 30 % من الناتج الداخلي الخام.

السيد رئيس الحكومة؛

أين الإنصاف والحماية الاجتماعية عندما يصبح الولوج إلى العلاج امتيازاً، والدواء عبئاً يفوق القدرة الشرائية للمواطنين؟ في الوقت الذي تتجاوز أرباح تجارة الدواء 300 % وعندما يفرض على المواطن البسيط أداء اشتراكات التأمين الإجباري عن المرض، بينما يعاني من خدمات صحية منهارة، فالمرافق الصحية يعرفها الجميع.

السيد رئيس الحكومة؛

بصدق، أخفقتم في إعطاء مضمون حقيقي لورش الحماية الاجتماعية، فبدل أن يكون مشروعاً لتحرير المغاربة من الفقر والتهميش، حولتموه إلى آلية تخضع إلى منطق محاسباتي، لا لمنطق العدالة الاجتماعية.

أما على مستوى تمويل النظام، فنسجل غياب العدالة الجبائية، حيث يساهم الأجراء والفئات الوسطى بنسبة 70 % من موارد النظام، بينما يتم التفاوض عن التهرب الضريبي والاجتماعي الذي تمارسه بعض الشركات، وهو ما يهدد استدامة منظومة الحماية الاجتماعية، حيث سجل نظام التغطية الإجبارية عن المرض سنة 2023 عجزاً في التحصيل وصل إلى 450 مليون درهم، وحتى نهاية شتبر 2024 فاقت النفقات المداخيل بنسبة 17 % وهو ما يعكس اختلالاً واضحاً في التوازن المالي.

السيد رئيس الحكومة؛

في ظل هذا الواقع، تعتبر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أن الحديث عن الدولة الاجتماعية دون إصلاح ضريبي عادل، ينهي الامتيازات وكل أشكال الريع، وسياسة أجرية منصفة تحفظ القدرة الشرائية، وحماية فعلية من البطالة والمخاطر الاجتماعية، وضمان خدمات عمومية مجانية وجيدة مجرد دعاية لا تعكس التزامات الحكومة ببرامجها مع المغاربة.

لهذا، ولتحقيق شروط الإنصاف والحماية الاجتماعية، كعناصر مؤسسة للعدالة الاجتماعية، نطالب ب:

- وقف تسليع الخدمة العمومية والحماية الاجتماعية؛
- إصلاح شامل للمنظومة الصحية والتعليمية يضمن مجانية وجودة الخدمات العمومية؛

- تطبيق صارم لمبدأ: «الذي يربح أكثر يجب عليه أن يساهم أكثر» لتمويل الحماية الاجتماعية؛
- تفعيل رقابة صارمة على المشغلين الذين لا يصرحون بأجرائهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- إدماج فعلي للشباب والنساء في سوق الشغل بكرامة وضمانة اجتماعية وعمل لائق.

السيد رئيس الحكومة؛

في الأخير، إن بناء الدولة الاجتماعية هو مسار ديمقراطي يمر عبر الحوار الاجتماعي الجاد واحترام الحريات النقابية وتوزيع عادل للثروة وتمكين المواطن من كرامته. وبدون إصلاحات عميقة للفوارق والتفاوتات الاجتماعية من تعليم وصحة وشغل، لا يمكن أن نؤسس لمقومات الإنصاف.

شكرا السيد الرئيس.

لا ننسى أيضا الهشاشة في المنظومة التعليمية بسبب التفاوت بين القطاعين الخاص والعام، وكذلك بسبب الاحتقان في قطاع التعليم، والنظام الأساسي الذي يعرف إشكالات عدة بالرغم من الحوار، ومع ذلك السيد وزير التربية الوطنية، أصلا غير موجود معنا، ربما مشغول بأمور أخرى، مثل «هيب هوب» بدل قضية التعليم والاحتقان الذي يعاني منه القطاع، حتى أنه لم يحضر معنا، خمس مرات، مع كامل الأسف، ليجيب على الإحاطات.

السيد رئيس الحكومة؛

هناك أيضا هضم حقوق عدد من العمال وانتهاك حقوقهم الدستورية في الانتماء النقابي، وطرد العمال، الذي يعني أيضا الحرمان من التغطية الصحية والتعويضات العائلية.

ولن أتحدث عن الحوار الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، لأنكم أناس إقصائيون، اسمح لي على هذه الكلمة، فعندما أصعد لمنصة هذه القبة أتناول موضوع الحوار الاجتماعي وأتحدث معك على الاتحاد الوطني للشغل، ثالث مركزية نقابية في المغرب، لكنك لاتعطينا من وقتك.

السيد رئيس الحكومة؛

لكم واسع النظر، لا إشكال، المشكل أن الناس الذين وقعتم معهم، اختلفتم معهم، وانتقدوكم وخرجوا للإضراب، فبالأحرى من هم خارج هذا الاتفاق.

كذلك، السيد رئيس الحكومة، نتكلم عن قضية قانون النقابات، وإصلاح المنظومة الانتخابية، ومدونة الشغل... هذه كلها أمور لابد لها من التفاعل من طرفكم.

أخيرا، السيد رئيس الحكومة، نطالبكم بخطة تصحيحية شجاعة تعيد الاعتبار للإنسان المغربي وتضمن المساواة في المساهمة والفعالية في العلاج، والكرامة في التعليم والشغل.

الأمر ليس مستحيلا، لكنه يتطلب إرادة سياسية من طرفكم، السيد رئيس الحكومة، وبطبيعة الحال، من أعضاء الحكومة، ونفسا وطنيا بعيدا عن كل الحسابات السياسية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**تعقيب رئيس الحكومة
السيد عزيز أخنوش**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

إذا سمحتم سأتفاعل مع بعض الأسئلة التي تم طرحها والتي لا بد لها من جواب.

وأبدأ أولاً بقول الحقيقة وهو أن نظام أمو التضامن⁴ هو أكبر انتصار، نعم، انتصار بإنهاء العمل بنظام «راميد» ومن أراد أن يرهن المغاربة في نظام «راميد» سنتين أو ثلاث سنوات وكان يعتقد أو يفكر أنه نظام. فبالنسبة لي اعتبره نظاما متقادما، ومن أراد أن يعرف الحقيقة فليتوجه إلى المغاربة وليسألهم عندما كانوا يخضعون لنظام «راميد» ومعاناتهم معه، وكما ينتظرون من شهر أو من سنة من أجل إجراء عملية جراحية. أما اليوم فالمواطن يمكنه أن يجري عملياته الجراحية في القطاع الخاص أو في القطاع العام وفي أي وقت، وهذا تغيير جذري بالنسبة لنا، في قطاع الصحة، وفي الخدمات التي تعطى للمواطنين. إننا في هذه الحكومة منذ البداية ونحن نسابق الزمن للقطع مع «راميد» لأنه لا ينصف المواطن وقدمنا نظاما بديلا هو «أمو -تضامن» الذي ينصف المواطن.

جاء في بعض التدخلات كذلك، كلام على المؤشر، أولاً أريد أن أقول لكم بأن المواطن يعرف المؤشر جيدا ويحيد حسابه. أما بالنسبة لنا فالأهم في الحقيقة هو التفعيل لأننا أخذنا الوقت الكافي للتقييم، ولا يمكن أن نتكلم على النواقص اليوم إذا لم يكن هناك تفعيل.

بالنسبة لي أتوقف أولاً على المنجز، فالمؤشر الذي هو محط مناقشة واسعة اليوم، هو مكسب بالنسبة لبلادنا بفضل العمل الدؤوب الذي قامت به مصالح وزارة الداخلية ونتيجة العمل الجبار الذي قامت به مؤسسات الدولة في وقت وجيز، من أجل الاستهداف المباشر.

فأنتم تعرفون المندوبية السامية للتخطيط، والمجهود الذي بذلته وزارة الداخلية والبنك الدولي الذين اطلعوا على التجربة العالمية والنموذج السوسيو-اقتصادي القريب للمواطن.

4- AMO : l'Assurance Maladie Obligatoire

إن هذا المؤشر ظاهر ومتاح للعموم، وقد كان موضوع مرسوم (décret) نشر في الجريدة الرسمية في شهر غشت 2021، يبين منهجية وطريقة حسابه. لذلك فالمواطنون المغربي يعرفونه جيدا كما يعرفون طريقة حسابه. والذي يمكنني فعله هو أن الإدارات المعنية، التي تتعامل مع هذه الحالات تجمع المعطيات الخاصة بها، للتقييم، في إطار اللجنة التقنية التي عينها رئيس الحكومة تحت إشراف وزارة الداخلية، بمشاركة قطاع الميزانية و«المنذوبية السامية للتخطيط» و«الوكالة الوطنية للدعم».

ولكن الأهم اليوم هو أنه يوجد مؤشر، وهذا المؤشر يعطي العتبة التي تبين لنا أننا وصلنا اليوم إلى ما يقارب 2% من الناتج المحلي الإجمالي. لقد قلت لكم قبل قليل أننا وصلنا إلى 60% من الساكنة وهذه النسبة تمثل الفئة التي ليس لها أي دعم اجتماعي ثم أخذنا نقاط التجزيء الدالة للفئة (la quantile 60)، وحيث وصلنا إلى 2% من الإنتاج المحلي الإجمالي، فنحن من أحسن الدول الأفريقية، إذ أستحضر أن الدول التي تعمل بهذه الأنظمة في الدول النامية لا تتجاوز نسبة الدعم لديها 1% من الناتج الداخلي الخام.

تعرفون أيضا بأن لدينا الاقتصاد غير المهيكل، وهو يشكل 34% لهذا لا يمكن أن يكون الدعم مؤسسا على المدخول، بل هو مؤسس على النفقات/المصاريف وعلى الإمكانيات التي تتوفر لدى كل واحد.

لمزيد من التوضيح، لنتذكر تقريبا رقمين، فهناك 4 ملايين عائلة مسجلة في أمو تضامن، مما يعني حوالي 12 مليون مستفيد، كما أن هناك 4 ملايين عائلة تستفيد من الدعم الاجتماعي المباشر مما يعني حوالي 10 مليون مستفيد، منهم الشباب ومنهم المسنون الذين باتوا يحظون بمدخول الكرامة، حيث وصلنا اليوم إلى 1.4 مليون من الأشخاص الذين ليس لديهم أولاد وسنهم أكثر من 60 سنة، 50% منهم سنهم يتجاوز 65 سنة، أي أن 700 ألف شخص يتجاوزون 65 سنة، فيما 700 ألف الأخرى هي ما بين 60 و65 سنة، يستفيدون من مدخول الكرامة الذي يساوي على الأقل مبلغ 500 درهم، وهذا يبدو لي بأنه شيء جد إيجابي، وهذا هو رهان المواكبة الاقتصادية للأسر، وهذا ما تستحضره الحكومة وتشغل عليه حاليا وفي المستقبل، لأن هدفنا هو أن يستفيد الناس من الإعانات بحسب الإمكانيات التي توفرها الدولة. لكن في مقابل ذلك، يبقى الأهم أنهم سيربحون

أكثر وأكثر عندما يشتغلون ويخرجون لسوق العمل ويندمجون في المجتمع وهذا ما نتمنى أن نصل إليه إن شاء الله في أقرب وقت.

ولابد من التذكير أن التقارير الدولية بدأت تبين تأثير مختلف برامج الحماية الاجتماعية في تسريع تطور المؤشر العام للتنمية البشرية بالنسبة لبلادنا، حيث أن تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (PNUD⁵) لسنة 2025 سجل ارتفاع المغرب من فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة إلى فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة. كما بين التقرير كذلك استمرار تحسن المؤشرات الأساسية المتعلقة بمتوسط العمر (l'espérance de vie)، وبالحياة عند الولادة، وعدد سنوات الدراسة المتوقعة وأتفق معكم، أنه لا توجد 360 ألف فعلا يوجد فقط حوالي 280 ألف، ولكنها ليست وليدة اليوم، بل تراكمت لمدة 10 سنوات أو 15 سنة. هدفنا هو أن تتحسن الأمور في بلادنا. وهذا العمل يتفق مع أهداف برامج الحكومة المدرجة في إطار ورش الدولة الاجتماعية كما أرادها جلالة الملك نصره الله.

من اللازم أن نشير كذلك إلى التقرير الأخير للمندوبية السامية للتخطيط حول الفقر المتعدد الأبعاد في المغرب والذي سجل تراجعاً في مؤشره العام من 11.9 % سنة 2014 إلى 6.8 % سنة 2024، مع تسجيل تراجع بأكثر من 10 نقاط في العالم القروي. وللتذكير فالفقر المتعدد الأبعاد هذا يتعلق أكثر بقدرة الساكنة على الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية، وبالتالي تقليص التفاوتات الاجتماعية وخاصة المجالية. ولابد لنا من التنويه بهذه القفزة النوعية التي هي نتيجة مشاريع أنجزت، خصوصاً في إطار «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»، و«برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية»، وهي برامج ملكية مكنت من تحسين ظروف عيش المواطنين، خاصة في العالم القروي.

فقط نذكر بأن الأرقام واضحة وبأن المهم هو أن هذه الأشياء يتم تنزيلها في الميدان، وأنا متيقن بأن أغلبية الأشخاص الذين لديهم إيرادات يحصلون عليها من الدعم الاجتماعي المباشر (l'ASD⁶)، مرتاحون. فالحمد لله الأمور تسير بشكل جيد، والناس أصبحوا مؤمنين، والمغرب تغير ويسير للأمام في المجال الاجتماعي.

5 - Programme des Nations Unies pour le Développement.

6 - Aide Sociale Directe.

متفق أيضا بأن المشغل ليس هو الذي يرفض دائما التصريح بالأجير، فأحيانا الأجير قد يطلب من المشغل عدم التصريح حتى لا يحرم من مبلغ الدعم، بالرغم من أن مبلغ 500 درهم قليل أمام مبلغ 2000 درهم، وهذا يقع في مجال الفلاحة أكثر، وهذا هو سبب نقص اليد العاملة في قطاع الفلاحة الذي أعرفه جيدا.

إذن البرنامج ناجح، فهو برنامج مهندسه الأول هو صاحب الجلالة، وهو لكل المغاربة. ولقد أعطى قيمة مضافة، وإعطانا السلم الاجتماعي والحمد لله. وسنقوم بتقييمه ومواكبته، لأننا نريد إنجاحه لأنه يحقق التوازنات المجالية داخل الوطن، وهو شيء جميل جدا وفتخر به أمام دول العالم نقلنا إليها تجربتنا المغربية ولاحظنا إعجابها بها، وبهذا الورش الملكي الكبير والحمد لله.

وفي الختام، وبعد أن تكلمنا عن مبلغ 45 مليار درهم التي شملت الزيادة في الأجور، و مبلغ 26 مليار درهم التي شملت برنامج الدعم الاجتماعي، و مبلغ 10 مليار درهم الخاصة ب «أمو-تضامن»، أذكركم مرة آخر أن «راميد» غير صالح للمغاربة، وأذكركم أن هذا البرنامج له تكلفة مالية حيث تتجمع فيه مجموعة من البرامج، ونحمد الله أن القطاع الخاص تحرك وساهم، وبدأت المداخل تتحسن، وفعلا هناك تجاوب.

حضرات السيدات والسادة، سأناقش معكم بعض المؤشرات الاقتصادية التي حققتها بلادنا خصوصا خلال الربع الأول من هذه السنة، فالمواطنون يسمعون عن عدد كبير من النفقات كمبلغ 500 درهم أو 1000 درهم، بالإضافة إلى التأمين الإجباري عن المرض دون أن ننسى دعم السكن الذي أنعش الاستثمار، وهي كلها نفقات استفاد منها المواطنون، واستفاد منها في الأخير الاقتصاد الوطني، حيث أحدثت توازنا وخلقت حركية، إذ حقق الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة انتعاشا ملحوظا، يتجلى خاصة في نسبة النمو التي بلغت 3.4 % في 2023، و3.2 % في متوسط سنة 2024، رغم سياق الجفاف.

وبحسب المندوبية السامية للتخطيط، فلقد سجل المغرب خلال الربع الأخير من سنة 2024، نسبة نمو تقدر في المتوسط ب 4 % ومن المتوقع أن تبلغ 4.2 % خلال الربع الأول من سنة 2025، مقارنة مع 2.5 % برسم نفس الفترة من سنة 2024.

ولقد سجل الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي اتجاها تصاعديا منذ سنة 2021، حيث بلغ معدل النمو 3.2 % سنة 2022، و 3.6 % في 2023، ووصل إلى 4.2 % سنة 2024، وهو مستوى جد مهم، حيث أن 4.2 % هو مستوى قياسي بل هو الأعلى، منذ عقد من الزمن، باستثناء سنة 2021، حيث انتقل النمو الاقتصادي من نمو سالب بناقص 7 إلى نمو موجب يتراوح ما بين 7 و 7.5 %.

أما بالنسبة للتضخم، فلقد تراجعت النسبة من 6.6 % سنة 2022 إلى 6.1 % سنة 2023، والحمد لله أنه في 2024 وصلنا إلى ما بين 0.9 % و 1 % وبقي الاستقرار ملموسا خلال شهر أبريل، ونتمنى في هذا العام أن يستقر معدل التضخم في 2 %. ففي شهر أبريل مثلا وصل إلى 0.7 % فقط، ليستقر المعدل التراكمي عندما نأخذ متوسط الأربعة شهور الأولى في 1.7 % علما أن الثلاثة شهور الأولى من السنة هي التي تكون صعبة. وهكذا فإذا حققنا 1.7 % يمكن أن ننقص من نسبة التضخم إن شاء الله، إلا في حال حدوث أزمة، نتمنى من الله الستر، ولكن بهذا المنحى فالأمور تسير جيدا.

كذلك، بفضل مجهودات الحكومة تم خلق فرص الشغل وانخفاض معدل البطالة خلال الربع الأول من سنة 2025، حيث تراجعت النسبة إلى 13.3 % عوض 13.7 % باستثناء القطاع الفلاحي الذي لازالت تفقد فيه الوظائف (les destructions)، ولكن أقل مما عرفناه في سنتين أو ثلاث سنوات الفارطة. وهكذا شهد الاقتصاد الوطني خلق 351 ألف منصب شغل صافي، خلال الربع الأول من سنة 2025، وهذا رقم مهم، أي ما يعني خلق 325 ألف منصب شغل باستثناء القطاع الفلاحي الذي يعرف صعوبات قوية، وبلغ عدد مناصب الشغل المحدثه بشكل صافي (en nette de création) حوالي 282.000 منصبا، ولقد تحققت هذه الدينامية في سوق الشغل خلال هذا الربع بالأساس عبر قطاع الخدمات الذي أحدث 216.000 منصبا، تليه الصناعة ب 83.000 منصبا ثم قطاع البناء والأشغال العمومية ب 52.000 منصبا.

ولقد واكب هذا التحسن في إحداث مناصب الشغل، تحسن في جودة المناصب، إذ ازدادت فئة الأشخاص الذين لديهم نشاط ويتقاضون راتبا شهريا مقابل تراجع

عدد المشتغلين في الاقتصاد غير المهيكل، إذ تم إحداث 319.000 منصب شغل صافي مؤدى عنه خلال الربع الأول من السنة، وهذا هو معنى القضاء على الاقتصاد غير المهيكل.

وسجلت الموارد الضريبية، ما بين سنتي 2023 و2024 ارتفاعا ب 20 % منتقلة من مبلغ 263 إلى 313 مليار الدرهم، وهذا عمل ليس بالسهل. وخلال الربع الأول من سنة 2025، إلى نهاية أبريل، أظن أنكم اطلعتم على النتائج، فقد ارتفعت نسبة المداخل الضريبية بنسبة 24 % مما رفع الميزانية العامة لبلادنا إذ بلغت ما يقارب 105 مليار درهم.

أما بخصوص عائدات قطاع السياحة فلقد ارتفعت خلال سنة 2024 بنسبة 7.5 % حيث وصلت إلى 112 مليار درهم، وفي هذا الربع الأول من سنة 2025 سجلت زيادة ب 2.4 % لتصل إلى 24.6 مليار درهم، وقفز عدد السياح بالمغرب حتى نهاية أبريل إلى 5.7 مليون سائح، وهذا شيء جد إيجابي.

أما بالنسبة لعائدات الاستثمار، لسنة 2024، فلقد قفزت ب 25 % محققة 43 مليار درهم، كما ارتفعت خلال الربع الأول من هذه السنة ب 25 % تقريبا محققة 13 مليار درهم، واتسمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ⁷ les IDE بمنحى تصاعدي، وهذا مؤشر مهم جدا.

ورغم الظروف الصعبة، تبقى المقاولات في صلب المعادلة، إذ قامت الدولة حتى نهاية شهر أبريل، بإرجاع الضريبة على القيمة المضافة للمقاولات، ووصل مبلغ الضريبة الذي تم تسديده 6.9 مليار درهم وهو مبلغ مضاعف بالمقارنة مع السنة الماضية، وذلك عكس ما كان عليه الوضع في السنوات السابقة. وبفضل هذه الخطوة انتعشت الشركات وشهدت حركة كبيرة.

وهذا يعني أن الدولة بقدر ما تحرص على الاهتمام بالمداخل الضريبية، تحرص كذلك على تسديد إرجاع ما بذمتها من ضريبة على القيمة المضافة للمقاولات من أجل خلق مناصب الشغل.

وهذا كله يبشر بالخير، وبأن بلادنا تمضي قدما في الطريق الصحيح، وبأن هناك انتعاشا اقتصاديا. نعم، ومن يقول العكس أقول له، حين تمر في جل المدن

7 - Investissements Directs Etrangers.

يكفي أن ترفع رأسك وترى البناء والرافعات في كل مكان من حولك والناس تشتغل، ولذلك يجد القطاع الفلاحي اليوم صعوبة في العثور على اليد العاملة. فبلادنا، والحمد لله مقبلة على مشاريع وأوراش كبرى من الآن حتى سنة 2030 ولا بد لنا من توفير الإمكانيات.

ولهذا، نحن نشغل بجدية، والحمد لله نقوم كحكومة بتنزيل التوجيهات التي أمر بها جلالة الملك نصره الله، بشأن هذا الورش الاجتماعي، والمواطنون يلمسون ذلك، وهذا هو أهم شيء. كما أن هذا العمل إن دل على شيء فإنما يدل على أن اقتصادنا قوي، وبأن هناك استثمارة والتزاما بأداء الضرائب. والأكد أن كلا من المواطن المغربي أو المقاول المغربي عندما يلمسان هذا التطور، وبأن الحكومة ملتزمة بشكل جدي، وبأن المالية العمومية تحكمها الحكامة الجيدة، ويعرف أين تصرف أمواله من الضرائب يطمئن بأن البلاد تسير إلى الأمام، فبفضل التوجيهات الملكية السامية أصبح الدعم يصل لمستحقه، والكل يساهم في هذا الورش الاجتماعي، وإذا استمر الوضع على هذه الوتيرة سنقضي على الاقتصاد غير المهيكل في بلادنا إن شاء الله.

وشكرا لكم.